

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## وكيل «المالية»: مقترح البنزين طلبة البرلمان وليس الحكومة.. وطرح السندات العالمية قبل نهاية أبريل المقبل صرف 75 ليتراً على البطاقة المدنية خلال 60 يوماً

محمود فاروق

ليس بالضرورة أنه كلما زاد السعر العالمي للبنزين سعر البنزين 8 مليارات دينار عجز متوقع للسنة الحالية والإجراءات الإصلاحية تعمل على خفضه

لا إلغاء لأي نوع من الدعومات في الوقت الحالي بخلاف ملف الطاقة ارتفاع أسعار النفط لن يؤثر في قرار أو حجم إصدارات السندات الدولية



خليفة حمادة

وتدرج في رفع أسعار البنزين. العجز المالي وبسبواله عن حجم العجز المتوقع للسنة المالية الحالية، قال وكيل المالية أنه يبلغ 8 مليارات دينار، مغرباً عن أمه في أن تسهم الإجراءات الإصلاحية الجاري تطبيقها في خفض حجم العجز المقدر في ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية.

ملف الدعم وبخصوص ملف اصلاح الدعومات وما الخطوة المقبلة بعد البنزين والكهرباء والماء قال ان وثيقة الإصلاح الاقتصادي تطبق حالياً وفق خطوات، حيث تم البدء في ملف الطاقة من كهرباء وماء ووقود، اما باقي الدعومات التي تقدمها الدولة، فسوف نترتب فيها. وقال انه ستتم مراجعة الإجراءات الحكومية الخاصة بالدعومات المتبقية، بما يعزز ذلك السيطرة على الهدر الذي

قال وكيل وزارة المالية الكويتية خليفة حمادة: إن آلية منح كل مواطن يحمل رخصة قيادة 75 ليتراً بنزيناً مجاناً شهرياً ستطبق من خلال البطاقة المدنية. وأضاف ان موعد توزيع الليترات المحددة على المواطنين سيكون خلال شهرين من الآن. وأرجع حمادة سبب اختيار الحكومة البطاقة المدنية إلى ان الحكومة رأت انها الأنسب على اعتبار ان البطاقة المدنية مزودة بشريحة ذكية متطورة تمكنها من قراءة بيانات حاملها بسهولة في محطات البنزين. وفي رده على سؤال لـ «الأنباء» عن سبب تحديد 75 ليتراً فقط من البنزين شهرياً لكل مواطن لديه رخصة قيادة، قال ان مقترح 75 ليتراً مطلب برلماني وليس حكومياً وذلك خلال الاجتماع التأسيسي الذي عقد بين الحكومة والبرلمان الأسبوع الماضي، وبناء عليه تقوم الحكومة حالياً بالعمل على تطبيقه خلال فترة لا تتجاوز 60 يوماً.

أما بخصوص بالتكلفة التي ستضاف إلى الميزانية جراء منح المواطنين ليرات البنزين قال وكيل الوزارة: انه بعد تحرير أسعار البنزين سيكون السعر متغيراً ومرتبياً بالأسعار العالمية، ولذلك لم يسر حتى الآن الانتهاء من حاسبة التكلفة. وأوضح انه ليس بالضرورة ان كلما زاد السعر العالمي للنفط، زاد سعر البنزين داخل الكويت، مبيناً ان الاتفاق تم على اساس ان تقوم لجنة الأسعار بدراسة تحديد الأسعار كل شهر، وبالتالي سوف ينظر بأهمية لهذا الأمر بحيث يكون هناك تناسق

«المركزي» طرح مليار دينار سندات محلياً و«هيئة الاستثمار» تنسق لطرح 3 مليارات خارجياً لا تنسيق مع السعودية لإصدار الخارجي حالياً.. ولكن من الممكن أن يتم في المستقبل القريب

تعديل وزيادة رسوم على الأراضي الصناعية لتطوير وتنويع مصادر الدخل

«المالية» لا تزيد أي أسعار إلا بعد قياس أثرها في الاقتصاد الوطني ومستويات التضخم

الآن التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لطرح سندات أخرى بـ 3 مليارات دينار من خلال الأسواق العالمية. وأشار إلى انه جاري الآن اتخاذ الإجراءات القانونية لإصدار سندات عالمية من قبل هيئة الاستثمار، ومن ثم يتم التفاوض مع المؤسسات الدولية بخصوص عملية الطرح. وتوقع وكيل المالية ان يتم طرح السندات العالمية قبل انتهاء السنة المالية الحالية التي تنتهي في 31 مارس المقبل، لتعزيز العجز القائم في الميزانية. وعماً يتم تداوله بخصوص التنسيق مع الجانب السعودي لإصدار سندات دولية معاً، قال انه لا يوجد تنسيق حالياً، ولكن من الممكن ان يتم في المستقبل القريب.

رسوم الأراضي وبخصوص الرسوم المفروضة على الأراضي الصناعية والتجارية وحق الانتفاع بها قال وكيل المالية انه في الفترة السابقة تمت زيادة الرسوم الخاصة بها، حيث اصدرت وزارة المالية لائحة جديدة توضح الرسوم الجديدة. وأشار إلى ان تعديل الرسوم وزيادتها يأتي في إطار خطة الدولة لتنويع مصادر الدخل، ولكن وفق خطة تدريجية من حيث التطبيق.

وأوضح ان المالية لا تزيد أي أسعار إلا بعد قياس أثره على الاقتصاد الوطني ومستويات التضخم، وذلك على اعتبار ان اليوم من الصعب الضغط على الاقتصاد الوطني حتى لا تزيد مستويات التضخم والأسعار بالأسواق. وأشار ان الوزارة تقوم بشكل دوري مراقبة وتقييم الأسعار الخاصة برسوم وخدمات الدولة قبل اتخاذ أي قرار بالزيادة.

## تابعة لـ «المشتركة» تقرب من عقد إنشائي في أبوظبي بـ 3,4 ملايين دينار

قالت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات إن تابعة لها في أبوظبي، قدمت أقل الأسعار في مناقصة لصالح بلدية مدينة أبوظبي، بقيمة 41,8 مليون درهم بما يعادل 3,4 ملايين دينار. وقالت المشتركة في بيان للبرصة، إن المناقصة تتعلق بإنشاء طرق داخلية وبنية تحتية في منطقة الفلاح - المرحلة الرابعة، علماً بان مدة التنفيذ 11 شهراً، وأشارت الشركة في البيان إلى أنها لم يصلها أي كتب رسمية بترسية المناقصة حتى الآن.



## إعادة هيكلة الضرائب

أشار خليفة حمادة إلى إعادة تصنيف الميزانيات العامة وفقاً لتصنيفات إحصائيات المالية الحكومية (جي اف اس 2001) كاستراتيجية انتقالية للتحول التدريجي إلى عمليات محاسبية على أساس الاستحقاق بشكل أشمل وصحيح وباستخدام معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. وذكر ان الوثيقة تتضمن تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال تطوير النظام الضريبي سواء من حيث إعادة هيكلة الإدارة الضريبية ووضع نظام ضريبي شامل إلى جانب إعادة تسعير الخدمات والمنتجات وكذلك ترشيد الانفاق العام وإعادة توزيع الدعم بما يضمن استمرار وصوله إلى مستحقيه.

## تقييمات جديدة للإنفاق الحكومي

أوضح وكيل المالية ان الوثيقة تتضمن كذلك تطبيق المعايير الدولية الصادرة عن سكرتارية البنك الدولي لتقييم الإنفاق الحكومي والمسألة المالية ما يساهم في رفع كفاءة الإدارة المالية العامة. ولفت إلى سعي الوثيقة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني الذي يطمح إلى إيجاد بيئة عمل توفّر مجموعة من الفرص للقطاع الخاص الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في زيادة معدل النمو وعلاج مشكلة البطالة إضافة إلى الخصخصة.

## نظام تعويضات جديد للقطاع العام

قال خليفة حمادة ان الوثيقة الذي وضعتها الحكومة للإصلاح المالي تعيد تشكيل هيكل نظام الخدمة المدنية وسوق العمل في الكويت والذي يهدف إلى وضع نظام التعويضات الذي يتكتم في نمو الإنفاق إلى مستويات معقولة مع ضمان ان تكون التعويضات في القطاع العام عادلة وموحدة إضافة إلى موافقة التوظيف في القطاع العام وتشجيع توظيف الكويتيين في القطاع الخاص. ويبحث الاجتماع الذي تستضيف الكويت وتشارك به الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبالغ عددها 34 عضواً تطورات الموازنات الأخيرة بالمنطقة وتحديد وظائف المؤسسات ومسؤوليات الإدارة المالية لتعزيز وتحسين الشفافية والتقارير المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فيما يتعلق بالنزاهة المالية. ويستعرض الاجتماع مراجعات العديد من الدول حول الميزانية والإنفاق إضافة إلى تعزيز دور الوزارات المعنية في مسألة الانضباط المالي والمسألة وتجارب الإصلاح المالي.

## «المالية»: مراجعة للدعم وإعادة تسعير الخدمات والضرائب



جانب من مؤتمر التعاون الاقتصادي (زين علام)

التراجع الحاد الذي شهدته أسعار النفط منذ منتصف 2014 على الرغم من قوة المركز المالي للبلاد الأمر الذي يفرض عليها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دون تباطؤ. وأفاد بان مجلس الوزراء الكويتي اعتمد في 14 مارس الماضي وثيقة الإجراءات الاحتفاظ بالمستندات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي والتي تتضمن مجموعة من البرامج على المدى القصير والمتوسط وذلك في إطار الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تم اتخاذها.

نماذج تنمية أكثر شمولاً واستدامة إلى جانب تعزيز الاستقرار والقدرة على مواجهة الأزمات في المنطقة. وذكر ان الاجتماع سيستفيد من تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول المشاركة والوقوف على ما تحقق من نتائج لبرامج الإصلاح المالي والاقتصادي في تلك الدول إلى جانب ما تقدمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من مساعدات فنية في هذا المجال. وقال حمادة ان الكويت ولجهد ظروفها اقتصادية في ضوء

الخصخصة وقانون ضريبة الأرباح على الشركات وقانون السجل التجاري وقانون البديل الاستراتيجي وقانون الاسعار «الأفلاس». وأوضح ان الاجتماع الذي يستمر لمدة يومين يأتي تحقيقاً للأهداف المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها اجراء إصلاحات هيكلية شاملة ومتناسكة لاستعادة النمو ويجاد فرص العمل والتابع

البدء في إعداد الميزانيات العامة لمدة ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة

قال وكيل وزارة المالية الكويتية خليفة حمادة ان الوزارة حددت قائمة من القوانين الداعمة لبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي وهي قيد المراجعة حالياً من قبل الجهات المسؤولة. وأضاف حمادة في كلمة خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع لكبار مسؤولي الميزانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي تنظمه وزارة المالية ان القوانين تتضمن قانون

## إلغاء مراحل من مشروعات السكك في بعض الدول 4,6 مليارات دولار مشروعات سكك حديدية أرسيت في المنطقة خلال 10 أشهر

محمود عيسى

تاجيلا ملحوظاً، فهناك فقط ما قيمته 4,68 مليارات دولار من المشروعات التي أرسيت حتى هذا الوقت من عام 2016 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينا - باستثناء إيران، وتشمل هذه مشروعات كبريين فقط هما وصلة ميترو دبي اكسبو بقيمة 2,9 مليار دولار، والمرحلة الثالثة من ميترو القاهرة بقيمة 1,2 مليار دولار. على ان المرحلة قالت ان من الضروري ان يبقى المقاولون منهمكين في مشروعات السكك الحديدية لفترة طويلة بفضل مشروعات تحت التنفيذ تصل قيمتها إلى 64 مليار دولار، فضلاً عن العقود التي ستتم ترسيبها لاحقاً، بما في ذلك بعض شرائح سكة الحديد الخليجية المتوقع ان ترى النور خلال الفترة بين عامي 2017 و2020. وانتهت الجلسة إلى القول ان هناك اهتماماً متزايداً لنقل تكنولوجيا النقل السريع التي وضعتها شركة هايبرلوب الاميركية في مضمير البنية التحتية للنقل والتي توفر سرعة قصوى تصل إلى 1220 كيلومتراً في الساعة، ومن الناحية النظرية فان ذلك يقلص فترة السفر بين دبي والفجيرة إلى أقل من 10 دقائق، وبين دبي وابو ظبي إلى 12 دقيقة، وإذا ما تم بناء النفق تحت البحر، فإنه سيقلص فترة السفر بين ابو ظبي ومدينة الدوحة القطرية إلى 21 دقيقة.

قالته مجلة ميد انه رغم ما يقال ان انخفاض دخل الحكومات يجب الا يؤثر على وضع النشاطات الاقتصادية او يقلص الحوافز الاقتصادية لتعزيز مشروعات البنية التحتية الإقليمية مثل مشروع السكك الحديدية الخليجية، الا ان الحقائق المالية في دول مجلس التعاون هي في الواقع الجهة التي تملّي الاولويات بشأن هذه المشروعات. فقد اتفق مؤخراً على تأجيل موعد انجاز هذا المشروع الاقليمي من عام 2018 حتى 2023، ولكن هذا الموعد سيخضع ايضا لمزيد من المناقشة خلال اجتماع وزراء النقل الخليجين في الربع الاخير من هذا العام. وقالت المجلة ان مشروعات السكك الوطنية لدول التعاون ليست على مستوى واحد من التنفيذ، حيث تم الغاء مراحل منها في بعض الدول متمشياً مع تراجع الإيرادات الحكومية، وقالت ان ثمة عاملاً اضافياً قد يوجب على صانعي القرارات الكبار ان يكونوا متحفظين قبل الانغماس في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويتمثل في الزيادة المحتملة في التكاليف. وتشهد عملية الترسية والتوريدات لمعظم مشروعات السكك الحديدية الحضرية

## «غلف بيزنس»: على الشركات الاستعداد لمواجهة الضريبة آثار مجهولة لضريبة القيمة المضافة على الاقتصادات الخليجية

محمود عيسى

دراسة وتقييم. ولما كانت ضريبة القيمة المضافة سيتم احتسابها وتحصيلها من قبل الشركات نيلية عن السلطات الضريبية المختصة، فليس ثمة أدنى شك في انها ستشكل عبئاً إضافياً من حيث الإدارة والامتثال لنظام ضريبة القيمة المضافة الجديدة على الشركات في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لذلك، فان الشركات ستحتاج لتحديث النظم والعمليات والإجراءات الحالية الداخلية الخاصة بها، كما ان عليها التأكد من امتثالها للمتطلبات الجديدة، ويشمل ذلك: ● تحصيل ضريبة القيمة المضافة على التوريدات بالنسب المحددة. ● احتساب ضريبة القيمة المضافة الواجب خصمها على المشتريات. ● احتساب المبلغ الصافي الكلي من الضريبة الواجب دفعها او استردادها. ● اعداد كشوف ضريبة القيمة المضافة التي تضمن

المضافة احد بنود جدول اعمال دول مجلس التعاون الخليجي منذ بضع سنوات. وأضاف ان نموذجاً خليجياً موحداً لضريبة القيمة المضافة سيخلق نوعاً من التوازن الدقيق والحذر بين زيادة الإيرادات الحكومية من جهة، وتقليص المصروفات من جهة أخرى. وينطبق هذا القول بشكل صحيح على الأسواق الخليجية التي تسيطر عليها النزعة الاستهلاكية التي استفادت تقليدياً من كونها اسواقاً ومناطق ذات معدلات ضريبة متدنية مشجعة للاستهلاك، وذلك برغم ما تشهده من ارتفاع في مستويات تكلفة المعيشة. ومن الواضح ان تكاليف إنشاء جهاز لتحصيل ضريبة القيمة المضافة في المراحل الأولى من التنفيذ ستكون مرتفعة وبالغة الأهمية. وسيكون التأثير المحتمل لهذه الضريبة على عمليات الشراء الكبيرة مثل السيارات والسلع الكمالية وأثر ذلك على الإنفاق السياحي محل

هذه المرحلة بالذات، ان الإنصاف الإشارة إلى أنه لا أحد يعرف بالضبط وعلى وجه اليقين ما يمكن ان يجمله تطبيق ضريبة القيمة المضافة على آثار قد تكون مجهولة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، أو بالضبط الكيفية التي سيتم بها تنفيذ هذه الضريبة ملموس. وتوقع الكاتب ان يتم الاعلان الرسمي عن المعاهدة في الربع الاخير من 2016 ممهداً الطريق لاعتماد أنظمة ضريبة القيمة المضافة الجديدة من قبل الدول الأعضاء، والمتوقع ان تدخل حيز التنفيذ خلال فترة معينة وعلى مراحل. ولدى التصديق على المعاهدة، فان كل دولة عضو في مجلس التعاون ستصدر النظم الوطنية الخاصة بها وفقاً لبنود المعاهدة. ومضى الكاتب إلى القول انه في ضوء تراجع عائدات النفط والغاز، والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، اصبح موضوع ضريبة القيمة

اتفق وزراء المالية في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المبدأ في وقت سابق من هذا العام على معاهدة ضريبة القيمة المضافة في دول المنطقة، ما يعني ان شبح ضريبة الاستهلاك يتحول بسرعة إلى واقع ملموس. وتناولت صحيفة «غلف بيزنس» هذا الموضوع في إطار تحليل كتبه المدير والشريك في شركة «بريسويل ال ال بي» البريطانية للاستشارات المالية في دبي، كريس وليامز، حيث قال انه نتيجة لتلك المعاهدة، فإنه يتعين على الشركات في دول المجلس البدء بالإعداد لما قد يكون بمنزلة حدث مريب بشكل لا يصدق، وذلك لأن تقييم آثار القيمة المضافة على نشاطاتها وعملياتها ومزوداتها يمثل امراً بالغ الأهمية لضمان الانتقال البرؤنة إلى بيئة تشغيل جديدة. ويوضح الكاتب انه في